قال ان حكومته تجري اتصالات «غير مباشرة» مع جماعات مسلحة

المالكي يرفض العفو عن قتلة المارينز «لأن امريكا جاءت لتحرير العراق»

لندن ـ «القدس العربي»:

بدت ابرز معالم المبادرة التي اعلن عنها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي متمثلة، بمحدوديتها واستبعاد الجماعات العراقية المقاومة التي قاتلت الامريكيين من العفو، وفي لقاء وصفته صحف امريكية بالنادر معها اعلن المالكي ان عددا من الجماعات العراقية المقاتلة تم الاتصال بها من خلال وسطاء. وقال المالكي ان المصالحة الوطنية التي اشتملت على بند للعفو العام عن الجماعات المقاتلة، لن تشمل تلك التي قتلت امريكيين او عراقيين.

وقال المالكي انه منذ اعلان المبادرة اتصلت به عدة جماعات من الميليشيات والجماعات المسلحة واضاف قائلا «نرحب بمساعدتها ولكننا ننتظر الوقت المناسب لكي نلتقي معها ونتحادث معها بطريقة حضارية تؤدي لجلبها للعملية السياسية.. واتصلت بنا هذه الجماعات بطريقة غير مباشرة من خلال وسطاء».

وقال المالكي ان مبادرة المصالحة الوطنية لن «تشمل الذين قتلوا عراقيين او حتى جنود التحالف، لأن هؤلاء جاؤوا للعراق بناء على اتفاق دولي لحماية العراق». واضاف موضحا «المقاتل الذي قتل شخصا لن يشمل في المبادرة».

واكد المالكي ان توسيع العفو العام ليشمل الجماعات المتسمة بالعنف امر مستحيل، حيث قال ان هناك مطالب بعفو عام ولكن «حسب رأيي هذا خطأ».

وقال «لدينا اشخاص معتقلون اعترفوا بقتل، 10، 20، 100 عراقي وامريكي». وعلل المالكي رأيه قائلا ان العفو عن هذه الجماعات سيغضب العائلات التي فقدت افرادا او «حتى العائلات الامريكية التي قتل المسلحون ابناءها».

ويبدو ان تحديد المبادرة الوطنية جاء بعد اعتراضات من الكتل الشيعية التي تتحالف مع المالكي ورفض المشرعين الامريكيين، من الديمقراطيين والجمهوريين خطة العفو هذه. ولم يوضح المالكي طبيعة العفو ومبادرته، وعندما سئل عن الجماعات التي ستشمل في العملية هذه، اجاب مرة اخرى انها تشمل تلك التي لم تقم باعمال عنف.

ولكنه اشار الى ان حكومته تقسم «الجرائم» الى قسمين، الاولى تلك التي تتضمن قتلا للافراد والثانية تلك التي تتضمن معارضة للحكومة وتخريب مؤسسات الدولة.

قال ان الاخيرة هذه تشمل المنخرطين في «احزاب غير قانونية مثل البعثيين الذين يريدون الانخراط في العملية السياسية ولكن بعد ان يتخلوا عن ايديولوجيتهم القديمة». ونقلت صحيفة «لوس انجليس تايمز» عن محمود عثمان احد النواب الاكراد قوله ان اي مبادرة لا تشمل المقاتلين ستفشل، والمقاتلون قتلوا اشخاصا، ولهذا فانه اذا اقتصرت الخطة على الجماعات التي لم تنخرط في نشاطات عنف، فالعنف سيستمر.

وقال عثمان ان المالكي ربما كان راغبا في تقديم تنازلات للجماعات المقاتلة الا انه لا يريد الظهور بمظهر «المتهاون مع الارهاب»، مشيرا الى انه محكوم في تصريحاته بالضغوط التي يتعرض لها من هنا وهناك. وقال عثمان ان المالكي ذهب بعيدا في محاولته للاتصال بجماعات المقاومة التي ساعدته على الاتصال بها قبائل ومشايخ قبائل معروفون. كما عقد المسؤولون الامريكيون وجلال طالباني، الرئيس العراقي محادثات مع جماعات من المقاومة.

ويعيش الوسطاء في الاردن او سورية وبعضهم في محافظة الانبار. ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» التي كانت من ضمن الصحف الغربية التي دعيت للقاء المالكي في قاعة مؤتمرات داخل المنطقة الخضراء قوله ان الامريكيين جاؤوا لتحرير العراقيين و «احتراما لهم فلن يشمل العفو الجماعات التي قتلت جنودا امريكيين او عراقيين».

وعلقت الصحيفة قائلة ان تصريحات المالكي وضعت النقاط على الحروف بشأن المبادرة التي ادت لتشويش وجدل داخل الاحزاب العراقية وفي واشنطن.

وعن الطريقة التي ستعمل فيها مبادرته التي لم ترض السنة واغضبت الشيعة قال ان اي جماعة تكون قادرة على اثبات براءتها من خلال الاجراءات القانونية سيسمح لها بالانضمام للعملية السياسية. واشارت الى ان الخطة التي قدمت للمالكي من قبل الامريكيين ومساعديه العراقيين بدلا من ان تعطي حكومته دفعة، اظهرت ضعفه، فهو في النهاية «جزء من التحالف الشيعي الذي رفض المبادرة» من اساسها. واشارت صحيفة «واشنطن بوست» الى ان المالكي خلال اللقاء رفض او تجنب الحديث عن موعد لخروج القوات الامريكية من العراق، واكتفى بالاجابة قائلا انه كلما تحسن مستوى اداء القوات العراقية تراجعت الحاجة للقوات الامريكية والدولية الاخرى.

ومنذ اعلان المبادرة يوم الاحد، اعربت الاحزاب السنية المشاركة في الحكومة عن دعمها للمبادرة فيما اكدت جماعات مقاتلة اخرى ان المقاومة ستستمر حتى اخراج الامريكيين وانهاء الاحتلال، ونقلت «واشنطن بوست» عن نائب سني قوله ان كل الاتصالات مع جماعات المقاومة فشلت، حيث قال ان جميع اطياف المقاومة تمسكت بحقها بالمقاومة وانهاء الاحتلال. فيما وصف نائب سني اخر المبادرة بانها ولدت «عرجاء». واضاف قائلا انه طالما لم يتم الاعتراف بحق هذه الجماعات بالمقاومة، فانه لا مكان للحديث عن مصالحة وطنية.

وجاءت تصريحات رئيس الوزراء العراقي على خلفية استمرار العنف، حيث عاد مستوى قتل الجنود الامريكيين الى سابق عهده بمعدل جنديين في اليوم.

طفلتان عراقيتان في مخيم للاجئين في مدينة الشعلة في بغداد (ا ف ب)

بوتين يأمر اجهزة الاستخبارات بتصفية المسؤولين عن قتل الدبلوماسيين الروس

■ موسكو ـ اف ب: اصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين امس اوامر الى اجهزة الاستخبارات الروسية لبذل قصارى الجهود «للعثور على المجرمين» المسؤولين عن مقتل الدبلوماسيين الروس الاربعة في العراق «وتصفيتهم».

وقال متحدث باسم الكرملين لوكالة فرانس برس «امر الرئيس الاجهزة الخاصة باتخاذ كل التدابير للبحث عن المجرمين الذين نفذوا عملية قتل الدبلوماسيين الاربعة في العراق وقتلهم».

وكان بوتين يتحدث خلال لقاء في الكرملين مع ولي العهد السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز.

ونقل الكرملين عن الرئيس الروسي قوله «ستكون روسيا ممتنة لكل اصدقائها على اي معلومات حول المجرمين الذين قتلوا المواطنين الروس في العراق».

واعلن مجلس شورى المجاهدين بزعامة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين مساء الاحد في بيان نشر على الانترنت انه اعدم الرهائن الروس الاربعة وارفق الاعلان بمشاهد عن قتل ثلاثة منهم.

واتهم الدوما (مجلس النواب) الروسي امس واشنطن بانها «مسؤولة» عن انعدام الامن في العراق، معتبرا ان قوات الاحتلال كان يمكنها «منع» اعدام الدبلوماسيين الروس الاربعة الذين كانوا مخطوفين.

وخطف مسلحون في الثالث من حزيران/يونيو اربعة موظفين في السفارة الروسية في حي المنصور في بغداد وهم فيودور زايتسيف وريناث اغليولين واناتولي سميرنوف واوليغ فيدوسييف.

وقتل حارس السفارة فيتالي تيتوف في الهجوم.

موفق الربيعي: تنظيم «القاعدة» في العراق مسؤول عن تفجير مرقد الامامين وقتل اطوار بهجت

■ بغداد ـ رويترز: قال موفق الربيعي مستشار الامن الوطني العراقي امس ان قوات الامن العراقية تمكنت من كشف ملابسات احداث تفجير قبة الامامين في مدينة سامراء في شباط (فبراير) الماضي. وقال الربيعي في مؤتمر صحافي في بغداد ان «عراقيين (اثنين) واربعة سعوديين وتونسي واحد من (اعضاء) تنظيم القاعدة في العراق هم من قاموا بعملية تنفيذ عملية تفجير المراقد الدينية في مدينة سامراء».

واضاف الربيعي ان الشخص الذي قام بالتخطيط للعملية وقيادتها هو «الارهابي هيثم البدري (عراقي) وهو من تنظيم القاعدة في محافظة صلاح الدين.. هو الذي قام بالتخطيط والتنفيذ لتفجير قبة الامامين العسكريين في سامراء في 22 شباط (فبراير) الماضي».

ومضى الربيعي يقول ان البدري هو من «قاد عملية التفجير واعطاء التعليمات لشخصين عراقيين واربعة سعوديين بالاضافة الى المدعو ابو قدامة التونسي».

ومضى يقول «ان ابو قدامة التونسي هو المنفذ الرئيسي في تفجير مرقد العسكريين بقيادة وتحت امرة هيثم البدري».

وكانت مدينة سامراء التي تقع على مسافة مئة كيلومتر الى الشمال من بغداد والتي تضم اثنين من المراقد الدينية المقدسة عند العراقيين الشيعة شهدت في الثاني والعشرين من شباط (فبراير) الماضي عملية مسلحة اسفرت عن تفجير وتهديم قبة الضريحين.

وشهدت مدينة بغداد والعديد من المدن العراقية اثر الحادثة تداعيات امنية خطيرة وعمليات قتل واسعة كانت تنذر باندلاع صراع طائفي بين مكونات المجتمع العراقي. وقال الربيعي ان خيوطا عملية بدات بالانكشاف عندما اعتقلت القوات العراقية مؤخرا المدعو «يسري فاخر محمد علي الترويكي الملقب بابو قدامة التونسي وهو تونسي الجنسية».

واضاف ان ابو قدامة الذي كان قد دخل العراق في تشرين الثاني (نوفمبر) 2003 القي القبض عليه «قبل بضعة ايام» عندما كان يحاول هو وخمسة عشر مسلحا اجنبيا اقتحام نقطة تفتيش في الضلوعية الواقعة على بعد 25 ميلا (نحو 40 كيلومترا) شمال بغداد «وقد قتل معه خمسة عشر ارهابيا اجنبيا».

ولم يحدد الربيعي جنسية الخمسة عشر شخصا الذين تم قتلهم. وقال الربيعي ان ابو قدامة «اعترف بقيامه بجرائم عديدة منها مقتل الصحافية العراقية الشهيدة اطوار بهجت عندما راقبها هيثم البدري من داخل محطة وقود وهي ترسل رسالة مصورة الى قناة «العربية» عن تفجيرات سامراء».

وقتلت اطوار بهجت وهي عراقية تعمل مراسلة لقناة التلفزيون العربية الفضائية في اليوم الثاني لحادثة سامراء بعد ان اختطفت في نفس يوم الحادثة وهي على مشارف مدينة سامراء عندما كانت تحاول اجراء تغطية للحدث. وقال الربيعي ان ابو قدامة «اعترف باشتراكه بنشاطات اخرى وادلى بمعلومات مهمة عن نشاطات هيثم البدري وعن تنظيم القاعدة في العراق... واعترف بقتل مئات العراقيين في الرمادي والموصل وسامراء وبتوجيه من هيثم البدري». واضاف الربيعي ان «الارهابي هيثم البدري ما زال طريد العدالة وسيقع في ايدي قواتنا البطلة وسينال جزاءه العادل وهو مسؤول تنظيم القاعدة في محافظة صلاح الدين». وعلل الربيعي التأخير في الكشف عن ملابسات حادثة التفجير في سامراء بسبب «خطورة المسألة.. حيث كان يتطلب ذلك كل هذا الوقت من اجل اكمال التحقيقات».

وقال الربيعي «ان القوات العراقية واستخباراتها قد حققت خرقا كبيرا لتنظيم القاعدة وبقية التنظيمات الارهابية التي تعمل في ارض الرافدين في العراق».

وقدم الربيعي تفاصيل عن شخصية البدري وقال ان اسمة هو هيثم صباح شاكر محمود البدري من مواليد محافظة سامراء وكانت له علاقات سابقة بنظام العهد البائد وكانت له علاقات بتنظيم انصار السنة قبل ان يتحول الى تنظيم القاعدة في العراق. وعرضت في المؤتمر الصحافي صورة للبدري ولم يتم نشر صورة ابو قدامة وقال الربيعي «لاسباب امنية وقضائية حجبنا صورة ابو قدامة ولم نطرحها».

وطلب الربيعي من الشعب العراقي المساعدة في القاء القبض على هيثم البدري.

مسؤول امريكي وزعماء سنة: الميليشيات تشكل التهديد الرئيسي للامن

بغداد ـ من سام داغر:

حذر قائد عسكري امريكي وزعماء سنة امس من ان مشكلة الميليشيات التابعة للاحزاب باتت اكبر تهديد للامن والمصالحة الوطنية في العراق بعد عامين من تسليم قوات الاحتلال السلطة الى العراقيين.

وقال القائد العسكري الامريكي الميجور جنرال جي.دي. ثورمان المسؤول عن 30 الف جندي منتشرين في منطقة تمتد من بغداد الى مدينة النجف الشيعية في الجنوب «لا يمكن ان تكون هناك كتلة من المسلحين ومن الناس الذين يحملون اسلحة ويتحركون خارج القانون».

واضاف في مؤتمر صحافي «لا يمكن ان نسمح للناس بان يهزأوا بالقانون وهو ما يحدث الان».

ويتهم مسؤولون امريكيون وممثلون للاقلية السنية التي كانت تتمتع بالنفوذ في عهد صدام حسين، ميليشيات قريبة من الاحزاب بانها السبب الرئيسي في العنف اليومي في البلاد.

وتتبع ميليشيات لعدد من الاحزاب الشيعية مثل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق بزعامة عبد العزيز الحكيم، او تيار الصدر بزعامة رجل الدين الشاب مقتدى الصدر.

وتوجه الاتهامات الى الميليشيات الشيعية التي يقول سياسيون سنة ان عددا من اعضائها تغلغلوا في قوات وزارة الداخلية بانها مسؤولة عن العنف الطائفي الذي اتسع نطاقه في العراق منذ تفجير مرقدي الامامين الشيعيين الهادي والعسكري في سامراء في شباط/فبراير الماضي.

واقترح رئيس الوزراء نوري المالكي الاحد الماضي مبادرة للمصالحة الوطنية بهدف احتواء العنف لقيت ترحيبا من معظم الكتل السياسية ولكن الاحزاب السنية اصرت على ضرورة نزع سلاح الميليشيات من اجل انجاح هذه المبادرة.

وقال رئيس ديوان الوقف السني عبد الغفور السامرائي ان «اول خطوة يجب اتخاذها في هذه المبادرة المباركة هي حل الميليشيات المسلحة اذ كيف يتسنى للدولة فرض سلطة القانون على الجميع مع وجود تلك الجماعات المسلحة التي لا تأتمر بأمر الدولة بل تعتبر نفسها فوق القانون وهي بذلك تعطي للاخرين الحجة لحمل السلاح للرد على التجاوزات وبهذا تتسع رقعة الخلاف».

واضاف في بيان «مع بادرة الامل التي بعثتها تلك المبادرة في النفوس فاننا نرى اليوم من يقوم باستعداء الجماعات المسلحة وحملها على مهاجمة مناطق عدة في بغداد ونشر الرعب والفوضى والقتل اصرارا منهم على وأد هذه المبادرة في مهدها».

ومن ابرز مظاهر العنف الطائفي الذي شهده العراق خلال الشهور الاخيرة عمليات الخطف على الهوية.

معلومات متناقضة حول اتصالات لجماعات مسلحة مع الحكومة بشأن مبادرة المالكي

الاحتلال الامريكي سيوقف عملياته في بعض المدن العراقية لدعم الحوار

بغداد ـ «القدس العربي»:

تناقضت المعلومات بشأن اتصال جهات مسلحة بالحكومة العراقية حول الحوار معها لمناقشة مبادرة رئيس الوزراء نوري المالكي، ففيما اعلنت الحكومة انها تلقت اتصالات من فصائل مسلحة، نفت بعض الجهات المسلحة ومنها كتائب ثورة العشرين موافقتها على المبادرة.

ففي خبر مفاجئ اعلنته الفضائية العراقية التابعة للحكومة الاربعاء كشفت مصادر عراقية من مجلس الوزراء ان جهات مسلحة أبلغت رئيس الوزراء نوري المالكي عن موافقتها على مبادرته واستعدادها للحوار بشأنها دون ان توضح تلك المصادر الجهات المسلحة وأسماءها، حيث اكد تلفزيون العراق وجود اتصال من عدد من الجماعات المسلحة برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للحوار في اطار مبادرة المصالحة الوطنية التي أعلنها يوم الأحد الماضي وأكد فيها «اعتماد الحوار الوطني الصادق والتعامل مع كل الرؤى السياسية المخالفة لرؤى ومواقف الحكومة والقوى السياسية المشتركة في العملية السياسية».

وكان الرئيس العراقي جلال الطالباني قد تحدث في أوقات سابقة عن اتصالات أجراها معه عدد من الجماعات المسلحة العراقية تهدف الى التوصل لصيغة لوضع السلاح والانخراط بالعملية السياسية. فيما قال مستشار الرئيس العراقي لشؤون الامن وفيق السامرائي ان هناك جهات مسلحة اتصلت أرسلت رسائل بالبريد الالكتروني عبرت فيها عن رغبتها في الحوار بشأن المصالحة، الا ان اية جهة مسلحة لم تعلن عن نفسها، فيما كانت مصادر من كتائب ثورة العشرين قد أكدت أنها ترفض المبادرة وان إعلانها في هذا الوقت هو لاخراج واشنطن من مأزقها في العراق، فيما كانت وسائل إعلامية عراقية قد ذكرت ان كتائب ثورة العشرين احدى فصائل المقاومة العراقية قد أبدت موافقتها على المبادرة.

من جانب آخر أعلنت مصادر لم ترغب الكشف عن نفسها لصحيفة (الصباح) العراقية الممولة من الحكومة ان قوات متعددة الجنسيات أبلغت الحكومة بالتوقف عن القيام بأعمال عسكرية كبيرة، سوى المناورات اللازمة التي لا تشكل خطرا على السكان المدنيين.

ويلتقي ذلك مع دعوات مدنية كثيرة أكدت بان الأعمال العسكرية التي تنفذها قوات الاحتلال تعيق نشاطات شخصيات ومنظمات لتفعيل المبادرة، ووجهت جهات رسمية وعسكرية نداءات الى المواطنين في مختلف مناطق الانبار وديالى بالكف عن ترك منازلهم او الخوف من أعمال عسكرية محتملة فيما شهدت مدينة الانبار عودة عدد من العائلات النازحة منها بسبب التهديدات بقيام القوات الأمريكية بعملية عسكرية ضد المدينة.

من جانبها قالت مصادر عراقية ان عددا من الشيوخ يعمل على ترتيب مؤتمر موسع يحضره ممثلون من كافة العشائر العراقية لتوقيع ميثاق شرف يحرم الاقتتال ويدفع الى محاصرة اعمال العنف، وكان قد كشف للاعلام العراقي نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عن مقترح تقدم به لعقد مؤتمر عشائري برعاية جهات حكومية من اجل تفعيل مبادرة رئيس الوزراء نوري المالكي، فيما قال نائب رئيس الوزراء لشؤون الامن الدكتور سلام الزوبعي ان زعماء عشائر من صلاح الدين والانبار وديالى والبصرة اعربوا له في رسائل خاصة عن عزمهم تفعيل المبادرة للاسهام في تحريم الدم والوقوف الى جانب رئيس الوزراء نوري المالكي في مسعاه الكريم للمصالحة الوطنية.

وكان الزوبعي التقى في عمان خلال زيارة قام بها هذا الاسبوع بعدد كبير من شيوخ محافظة الانبار حيث أكدوا استعدادهم للانخراط باي جهد لحماية الوطن، خاصة مبادرة المالكي بشرط ان يجري تنفيذها على ارض الواقع، فيما أشارت تقارير من جهات حكومية عراقية ان المسلحين اشترطوا على الحكومة العراقية عدة شروط على رأسها ان تقوم الحكومة العراقية بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق كبادرة حسن نية للحوار بشأن المبادرة.

وزارة الصناعة العراقية تعلن مقتل 11 من موظفيها المخطوفين

■ بغداد ـ اف ب: اعلنت وزارة الصناعة العراقية في بيان امس ان 11 من موظفيها الذين اختطفوا الاسبوع الماضي في التاجي (شمال بغداد) قتلوا.

وقال البيان ان «عدد الشهداء الذين تم العثور على جثثهم بلغ احد عشرا في وقت يقدر عدد المختطفين (حتى الان) بنحو 34 موظفا».

واكد البيان ان شركة «(النصر العامة للصناعات الميكانيكية) التي يبلغ عدد موظفيها حوالى اربعة الاف قد تعرضت الاسبوع الماضي لحادث اختطاف عدد من حافلات نقل موظفيها لدى خروجهم من مقر عملهم في التاجي».

واوضح البيان ان وزير الصناعة العراقية فوزي حريري (كردي مسيحي) سيشرف على غرفة عمليات طارئة تم تشكيلها لتقصي الحقائق المتعلقة باختطاف موظفي شركة النصر.

نجاد: قوى الاحتلال هي سبب معاناة ومشاكل الشعب العراقي

■ طهران ـ يو بي آي: اعتبر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد امس الأربعاء ان «قوى الاحتلال» في العراق هي السبب الرئيس وراء معاناة ومشاكل الشعب العراقي.

وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا) أن كلام نجاد جاء في رسالة بعث بها اليوم (امس) إلى المشاركين في مراسم إحياء ذكرى ضحايا القصف الكيميائي على مدينة زردشت، غرب البلاد خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية.

وأضاف نجاد أن «الذين احتلوا العراق بذريعة التصدي لدكتاتورية (الرئيس العراقي صدام حسين) هم الذين زودوا صدام بالأسلحة الكيميائية وكانوا هم الداعمين له بصوره أساسية في جرائمه لكنهم بفضل سيطرتهم على وسائل الإعلام الدولية تستروا على هذه الجرائم».

ووصف الهجوم الكيميائي من قبل نظام صدام حسين على مدينة زردشت الإيرانية وقتل العشرات من النساء والأطفال والرجال الأبرياء في عام 1987 بـ«اليوم الأسود في ملف الديكتاتور السابق في العراق والمتشدقين بحقوق الإنسان».

وأكد أن إحياء مثل هذه المراسم يعتبر فرصه لنقل الحقائق التاريخية إلى الرأي العام، والذي ينبغي أن يكون بهدف اطلاع العالم علي جوانب هذه الجريمة النكراء ومنع تكرارها.

وعزا أحمدي نجاد الجرائم بحق الإنسانية إلى الابتعاد عن التوحيد والعدل، معرباً عن أمله في أن تصل مشاكل البشرية إلى الحد الأدنى بفضل التوحيد والمحبة والعدل.

محاكمة امريكية تتطرق الى رشى دفعت في برنامج النفط العراقي

■ نيويورك ـ رويترز: قال الادعاء في أول محاكمة اتحادية امريكية تدور حول برنامج النفط مقابل الغذاء الذي اشرفت عليه الامم المتحدة في العراق ان لديه أدلة على عمليات دفع رشى وتآمر وتكتيكات خلفية مكنت العراق من التحايل على المنظمة الدولية. وعرض المدعي مايكل فاربيارز قضيته في محاكمة تونج سون بارك الكوري الجنوبي المتهم بالعمل كعميل اجنبي غير مسجل للرئيس العراقي السابق صدام حسين. وقال الادعاء ان الادلة ستثبت انه في عام 1996 حصل بارك على مدفوعات نقدية من العراق منها ظرف به 100 الف دولار حين كان برنامج النفط مقابل الغذاء مطبقا. لكن مايكل كيم محامي الدفاع قال ان بارك كان مجرد «وسيط او يقوم بتسهيل العمليات مثله مثل اي شخص اخر شارك في اللعبة الدولية الكبرى الخاصة بالنفط والمال».

وسمح برنامج النفط مقابل الغذاء للعراق ببيع النفط ليشتري بعائداته سلعا مدنية تحت اشراف الامم المتحدة وكان الغرض من البرنامج تخفيف وطأة العقوبات التي فرضتها المنظمة الدولية على العراق عقب غزوه للكويت عام 1990 على المدنيين العراقيين لكن المحققين قالوا ان البرنامج شهد الكثير من الفساد. ويواجه عدد من المتهمين اتهامات جنائية امام محكمة اتحادية في نيويورك متعلقة بهذا البرنامج. وطلب محامي الدفاع من اعضاء هيئة المحلفين الا تضللهم مرافعة الادعاء وذكرهم ان بارك غير متهم بالتجسس. واتهم بارك (71 عاما) بالتامر والعمل كعميل غير مسجل لحكومة اجنبية وبغسل الاموال ونفى التهم المنسوبة اليه ويواجه عقوبة السجن خمسة اعوام في حالة الادانة. وقال محامي الدفاع للمحلفين ان الادعاء «ظل يردد لكم (صدام حسين صدام حسين) وكأنه بقوله هذا قد يحول ما هو ليس بجريمة الى جريمة من خلال استثارة مشاعركم».

وقال الادعاء ان رجل الاعمال الامريكي العراقي الاصل سمير فينسنت الذي أقر بانه عمل لصدام سيدلي بشهادته عن اجتماعات مع بطرس بطرس غالي الامين العام السابق للامم المتحدة الذي لم يرتكب اي مخالفات. وقال فاربيارز ان فينسنت جند بارك ليستغل صلاته في الامم المتحدة للعمل على حماية المصالح العراقية والدعوة الى اقرار البرنامج. وأدلى فينسنت بشهادته امس الثلاثاء وتحدث عن سلسلة رحلات قام بها لبغداد في الفترة من عام 1992 وعام 1996 للاجتماع مع مسؤولين عراقيين من بينهم طارق عزيز نائب رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت.

ضابط بريطاني انتحر شنقا في العراق بسبب الإجهاد

■ لندن ـ يو بي آي: أفادت صحيفة «التايمز» الصادرة امس الأربعاء أن رئيس شعبة التحقيقات الخاصة للقوات البريطانية في العراق انتحر شنقاً برباط جزمته العسكرية في غرفته بالقاعدة العسكرية البريطانية بمطار البصرة.

وقالت إن تحقيقاً تجريه محكمة في بريطانيا أبلغت أن النقيب كينيث ماسترز (40 عاما) قائد شعبة التحقيقات الخاصة في الشرطة العسكرية الملكية في العراق كان يعاني من الإحباط والإجهاد وسعى للحصول على مساعدة طبية قبل انتحاره جراء التحقيقات الكثيرة التي كُلف بها حول مزاعم تعرض معتقلين عراقيين لسوء المعاملة على يد الجنود البريطانيين.

ونسبت الصحيفة إلى ضابط الصف فيليب فلويد من شعبة التحقيقات قوله أمام المحكمة «إن النقيب ماسترز كان حي الضمير وامتلكه شعور بالإحباط جراء قيام جهات خارج نطاق سيطرته بعرقلة التحقيقات التي نجريها».

وأضاف فلويد أن النقيب ماسترز شعر وكأنه خيّب ظن الآخرين قبل أن يُقدم على الإنتحار إلى درجة أنه تولى شخصياً مسؤولية التحقيق في قضية جندي بريطاني عثّر عليه مخموراً وهو في الخدمة وكان يعتريه القلق من أن يقود التحقيق إلى اتخاذ إجراءات انضباطية بحق الجندي.

العراق يستعد لاجراء تعداد عام للسكان العام المقبل

■ بغداد ـ «القدس العربي»: أعلن وزير التخطيط العراقي رئيس الهيئة العليا للتعداد السكاني الدكتور علي بابان ان الحكومة وافقت على اجراء تعداد عام لسكان العراق، ووضعت إمكانات كبيرة تحت تصرف الوزارة لاجراء التعداد العام للسكان والمساكن الذي من المؤمل انجازه في تشرين الاول/ اكتوبر من عام 2007 حيث سيشمل جميع مناطق العراق، واوضح بابان ان الملاكات الفنية والاحصائية المتمثلة بالجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في الوزارة مستعدة ومستنفرة منذ الوقت الحالي من اجل العمل بهذا المشروع من خلال تشكيل العديد من اللجان المختصة بهذا الشأن ورصد الميزانيات وتوزيع الصلاحيات.

من جانبه أوضح رئيس الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط الدكتور مهدي العلاق ان الجدوى من اجراء التعداد تتمثل في كونه يمثل متطلبا اساسيا للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي والعلمي في العراق حيث تشكل البيانات الصادرة عنه الحجر الأساس في عمليات التخطيط للحاجات المستقبلية وللاغراض الادارية ولتقييم الاحوال المعيشية وللأغراض البحثية العلمية وللاستعمالات التجارية فضلا عن وضع خطط وبرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام قاعدة معلومات حديثة وشاملة وموثوقة يوفرها التعداد.

الى ذلك عللت المدير التنفيذي للتعداد نهى خضر يوسف إجراء المشروع في هذا الوقت الى مسألة التغييرات الديموغرافية التي حدثت في العراق عقب سقوط النظام عام 2003 والظروف الجديدة التي صاحبت هذه المرحلة كالانتقال بين المحافظات (الهجرة الداخلية) او عودة المواطنين من الخارج (الهجرة الدولية) وانضمام محافظات اقليم كردستان الى الكيان السياسي والمجتمعي للعراق فضلا عن الحاجة لتوفير بيانات قيدية او مؤشرات رقمية جديدة تفي بالحاجات المتوقعة لتأمين بناء المؤسسات الديمقراطية، وأكدت ان من اهم المعوقات الأساسية لتنفيذ التعداد هي قضية الأمن والاستقرار وضرورة إعادتها الى جميع المحافظات لضمان شمول جميع السكان واتخاذ الإجراءات العملية لمعالجة موضوع المتجاوزين (السكن العشوائي) لأغراض التعداد إضافة الى استثناء ميزانية التعداد والمقدرة بـ(120) مليون دولار من قيود الصرف الاعتيادية وتفويض وزير التخطيط او من يخوله بصلاحية الاستثناء ووضع نظام مناسب للصرف.